تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2008–2014)

Assessing financial performance of Malaysian Islamic banks during the period of (2008-2014)

Evaluation de la performance financière des banques islamiques malaisiennes au cours de la période (2008-2014)

د/ عبلة لمسلف *

جامعة قسنطينة –2– عبد الحميد مهري

تاريخ الإرسال: 2018/11/18 **تاريخ القبول:** 2019/03/03 **تاريخ النشر:** 2019/06/22

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مستوى الأداء المالي لمجموعة من المصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2008–2014)، وذلك باستخدام متوسطات النسب المالية واختبار الفروق الإحصائية (Independent samples T-test). وتوصل البحث إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات: نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع، ونسبة الرافعة المالية، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات: نسبة كفاية رأس المال، ونسب الربحية، وعليه فإن المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة لا تتمتع بأداء مالي جيد خلال الفترة (2008–2014). ويوصي البحث بضرورة اتخاذ المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة لمختلف الإجراءات اللازمة من أجل التقليل من المخاطر التي تعترضها وزيادة هامش الأمان، وبالتالي تؤدي إلى تحسين مستوى أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي؛ المصارف الإسلامية الماليزية؛ اختبار الفروق الإحصائية.

Abstract: : This paper aims at identifying the level of financial performance of a group of Malaysian Islamic banks during the period 2008-2014, using the average financial ratios and testing statistical differences (Independent samples T-test). The research found that there were no statistical differences between the average ratio of net loans to total assets, Ratio of current assets to total deposits, and leverage ratio, whereas there were statistical differences between the capital adequacy ratios and profitability ratios. Accordingly, the Malaysian Islamic banks under study have not availed of good financial performance during the period (2008-2014). The study recommends that Malaysian Islamic banks should take the necessary measures to reduce the risks they are facing and increase the margin of safety, and thus improving their financial performance.

Keywords: Financial Performance; Malaysian Islamic Banks; Statistical Test of Differences.

Résumé : Cet article vise à faire connaître la performance financière d'un groupe de banques islamiques malaisiennes au cours de la période (2008-2014), en utilisant les ratios financiers et le Test t pour échantillons indépendants (Independent samples T-test). L'étude a révélé qu'il n'existait aucune différence statistiquement significative entre les moyennes : du ratio des prêts nets au total des actifs, du ratio des actifs circulants sur le total des dépôts et du ratio de levier. Toutefois, il existe des différences statistiquement significatives entre les moyennes : du ratio des fonds propres et du ratio de la rentabilité. En conséquence, les banques islamiques malaisiennes étudiées ne présentent pas une bonne performance financière sur la période (2008-2014). L'étude recommande aux banques islamiques malaisiennes de prendre les mesures nécessaires pour réduire les risques auxquels elles sont exposées, mais aussi d'augmenter leur marge de sécurité afin d'améliorer leur performance financière.

Mots clés : performance financière ; banques islamiques Malaisiennes ; test de différences statistiques.

* المؤلف المراسل: **lemsellef.a@gmail.com**

مقدمة:

ظهرت المصارف الإسلامية منذ سبعينات القرن الماضي، حيث تشهد الصيرفة الإسلامية ازدهارا وانتشارا واسعا تعدى الدول العربية والإسلامية ليصل إلى الدول الغربية.

وتعتبر ماليزيا من أكثر الدول اهتماما بالصيرفة الإسلامية، حيث بدأت التجربة الماليزية منذ بداية سريان قانون المصارف الإسلامية في 7 أفريل سنة 1983 (Ramlan and Adnan 2016.360)، وتطورت بشكل متسارع في السنوات الأخيرة سواء من حيث إنشاء مصارف جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، أو من حيث تحويل المصارف التقليدية إلى إسلامية جزئيا أو كليا.

1– مشكلة البحث:

إن النمو الملحوظ في مسيرة المصارف الإسلامية الماليزية يتطلب تقييما لمستوى أدائها المالي باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية الكمية، بهدف التعرف على مدى تحقيقها للأهداف التي أنشأت من أجلها، حيث يحتل تقييم الأداء المالي أهمية خاصة بالنسبة للمصارف الإسلامية؛ كونه يعمل على توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط المصرف للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه.يأتي هذا البحث للإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو مستوى الأداء المالي للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة خلال الفترة (2008–2014)؟

2– أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة في أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي، واستخدام اختبار t-Test للفروق الإحصائية لمتوسطات النسب المالية، ودورها في تقييم الأداء المالي للمصارف الماليزية الإسلامية محل الدراسة.

3– أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مفهوم تقييم الأداء المالي، أهميته، ومختلف أساليب قياسه.
- إجراء تقييم للأداء المالي لمجموعة من المصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2008–2014)، باستخدام أسلوب النسب المالية.
- اختبار الفروق الإحصائية لمتوسطات النسب المالية للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة.

4- فرضيات البحث:

نسعى في هذا البحث إلى اختبار صحة الفرضيتين الآتيتين:

-**الفرضية الأولى** : عرفت متوسطات النسب المالية للمصارف الإسلامية الماليزية فروقا ذات دلالات إحصائية خلال الفترة (2008-2014).

-**الفرضية الثانية** : سجلت المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة أداء جيدا خلال الفترة (2008-2014).

5- منهجية الدراسة:

يتناول هذا الجزء منهج البحث، مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

5-1- منهج البحث:

من أجل اختبار صحة فرضيات البحث نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم بجمع البيانات والإحصائيات، واستخلاص أهم النتائج، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية (المركز المالي وقائمة الدخل) للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة للسنوات (2008-2014).

5-2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتضمن الجدول رقم (1) قائمة المصارف الإسلامية الماليزية والتي يبلغ عددها 16 مصرفا، وهي تمثل مجتمع الدراسة، وقد تم اختيار عينة من هذه المصارف موضحة ضمن الجدول(2) لتقوم عليها الدراسة، وذلك على أساس توافر البيانات، حيث تتكون هذه العينة من سبعة مصارف إسلامية ماليزية تم تجميع بياناتها من قاعدة البيانات bankscoop، لمدة سبع سنوات وللفترة الممتدة بين سنتي 2008 و2014.

5-3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمصارف محل الدراسة، هذا كمرحلة أولى، ثم نقوم في المرحلة الثانية بإجراء اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات النسب المالية الممثلة لمجموعة المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة (Independent samples T test).

6- الدراسات السابقة :

تتمثل أهم الدراسات السابقة المطلع عليها فيما يلي:

- دراسة Ramlan, Hamidah, Adnan, Sharrizat, (2016):

هدفت الدراسة إلى تحليل نسب الربحية في المصارف الماليزية الإسلامية والتقليدية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2011، وتوصلت إلى أن المصارف الإسلامية محل الدراسة كانت أفضل من حيث الربحية (أكثر ربحية) من المصارف التقليدية المدروسة.

- دراسة Alrawashid, Mufda, Sabri, Shamsul Rijal, and Ismail, Mohd, (2014):

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة من المصارف الماليزية الإسلامية والتقليدية، باستخدام مؤشرات النسب المالية وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2011، وتوصلت إلى وجود عدة اختلافات بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية محل الدراسة.

- دراسة Hazzi, Osama, Al Kilani Mohamed, (2013):

هدفت الدراسة إلى تحليل نسب السيولة والربحية وكفاية رأس المال لمجموعة من المصارف الماليزية الإسلامية والتقليدية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى غاية سنة 2011، وتوصلت إلى أن المصارف التقليدية كانت أكثر ربحية من المصارف الإسلامية، غير أن هذه الأخيرة أفضل من حيث نسب السيولة ونسبة كفاية رأس المال.

إن الدراسات السابقة ركزت على المقارنة بين الأداء المالي للمصارف الماليزية الإسلامية والتقليدية، وذلك باستخدام مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في مختلف النسب المالية.

بينما خصصت دراستنا لتقييم الأداء المالي لمجموعة من المصارف الماليزية الإسلامية بصفة خاصة، باستخدام المؤشرات والنسب المالية، بالإضافة إلى اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات النسب المالية الممثلة لمجموعة المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة (Independent samples T test).

7- الإطار النظري:

يعتبر تقييم الأداء المالي أحد أهم الطرق التي تلجأ إليها الإدارة المالية في المصارف والمؤسسات المالية لتقييم قراراتها الإدارية والمالية المختلفة، ويعرف الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة (الخطيب 2010. 45)، أي يعني الأداء المالي تسليط الضوء على العوامل الآتية (دادن 2006. 41):

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

أما بالنسبة لتقييم الأداء المالي فقد اختلف الباحثون الاقتصاديون في تحديد مفهومه، ومن أهم التعاريف التي أعطيت له نذكر:

– **التعريف الأول**: "تقييم الأداء المالي هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمصرف، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى مكانة المركز المالي للمصرف"(الكسار 2012. 10).

– **التعريف الثاني**: "تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا، لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة"(دادن 2006. 41).

– **التعريف الثالث**: " تقييم الأداء المالي هو عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز وذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك على مدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه"(بن نذير وشملال 2017. 6).

نلاحظ أن التعريف الأول يحصر مفهوم تقييم الأداء المالي في قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي، بينما التعريف الثاني يركز المفهوم على مدى تحقيق الأهمية النسبية بين النتائج المحققة أو المنتظرة والموارد المستخدمة، أما التعريف الثالث فيربط تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

إلا أن مفهوم تقييم الأداء المالي يكون أشمل، حيث يجمع بين التعاريف الثلاثة السابقة، وعليه يمكننا استنباط التعريف الآتي:

" تقييم الأداء المالي هو استخدام المؤشرات والنسب المالية من أجل قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمصرف، من أجل تحقيق الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة".

تحظى عملية تقييم الأداء للمصارف بأهمية كبيرة تتمثل فيما يلي (بشناق 2011. 22):

– يبين تقييم الأداء المالي قدرة المصرف على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

– يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيًا من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمقارنة مع المصارف المماثلة الأخرى.

– يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.

– تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

– يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزها.

– يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك.

– يقدم تقييم الأداء إيضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

يعتبر تقييم الأداء المالي الوسيلة التي تمكن المدراء والمسيرين من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المصارف والمؤسسات المالية، حيث تتعدد أساليبه على النحو الآتي (مطر 2003. 24):

أ– تحليل القوائم المالية في المصارف: والذي يقوم على أسلوبين هما: التحليل الرأسي حيث تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية، فمثلاً تنسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها، والتحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات حيث يتم دراسة حركة بند معين أو عدة بنود على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو معدل التغير على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة.

ب– تحليل النسب المالية: يعتبر هذا الأسلوب من التحليل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء المالي؛ لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المصارف خلال فترة زمنية محددة، ويعتبر التحليل بالنسب المالية هو الأداة الرئيسية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف؛ نظرا لتميزه بعدة صفات تتمثل في سهولة احتساب النسب المالية وسهولة استخدامها في المقارنة، وتنقسم النسب المالية إلى عدة مجموعات رئيسية تضم نسب كفاية رأس المال، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية، نسب جودة الأصول، نسب السوق، ونسبة الرافعة المالية...الخ، ونستخدم في هذه الدراسة بعض النسب المالية ضمن المجموعات سابقة الذكر والتي تتناسب مع البيانات المالية المتوفرة لدينا والمتعلقة بالمصارف محل الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

ب1– نسبة كفاية رأس المال:

تدل نسبة كفاية رأس المال على تقييم الاستقرار المالي للمصرف، وارتفاعها يعني أن المصرف يتمتع بسمعة جيدة (Alrawashid and others 2014. 2842)، وتعتبر هذه النسبة إحدى التدابير الوقائية التي تضمن السلامة المالية للمصارف من أجل مواجهة الحد الأدنى من المخاطر التي تعترض نشاطها(Nikhat 2014. 771)، وتقاس هذه النسبة بقسمة إجمالي رأس مال المصرف على موجوداته المرجحة بالمخاطر.

ب2– نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول:

تقيس نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول نسبة الأصول المحتجزة في القروض، حيث يشير ارتفاعها إلى انخفاض سيولة المصرف (Alrawashid and others 2014. 2843)، وارتفاع درجة المخاطرة، وعليه فهي تقيس مدى جودة أصول

المصرف بهدف التقليل من مخاطر عدم سداد القروض، لأن تقييم القرض مهم جدا لتقييم جودة الأصول، وتقاس هذه النسبة بقسمة صافي القروض على إجمالي الأصول.

ب3– نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع:

نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع هي إحدى نسب السيولة، حيث يقصد بالأصول المتداولة النقدية والذمم المدينة والاستثمارات قصيرة الأجل (آل شبيب 2009. 87)، وهذه النسبة تقيس قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، باستخدام الأصول القابلة للتحويل إلى سيولة (Alrawashid and others 2014. 2843)، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى اتساع هامش الأمان لدى المصرف(Hazzi and Al Kilani 2013. 138)، وتقاس هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على إجمالي الودائع.

ب4– معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

معدل العائد على حقوق الملكية هو إحدى أهم نسب الربحية التي توضح مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أموال المالكين المستثمرة، ويشير ارتفاعها إلى ارتفاع ربحية المصرف(Anwarul islam and Alam 2014. 81) ، ويعتبر هذا المعدل مقياسا شاملا للربحية؛ لأنه يقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين، وبالتالي يعتبر مؤشرا على مدى قدرة المصرف على جذب الاستثمارات(عقل 2009. 330)، وتقاس هذه النسبة بقسمة صافي الأرباح على حقوق الملكية.

ب5– معدل العائد على الأصول (ROA):

معدل العائد على الأصول من أهم نسب الربحية التي تستخدم في اختبار قدرة المصرف على كسب وتوليد الأرباح المرتبطة بالأصول (Alrawashid and others 2014. 2843)، أي كيفية تحويل أصول المصرف إلى صافي ربح (Anwarul islam and Alam 2014. 81)، وتعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية دون الكفاءة المالية(عقل 2009. 330)، وارتفاعها يدل على ارتفاع ربحية المصرف، وتقاس هذه النسبة بقسمة صافي الأرباح على إجمالي الأصول.

ب6– نسبة الرافعة المالية:

نسبة الرافعة المالية هي إحدى نسب المديونية، وتستخدم للتعرف على مصادر التمويل التي اعتمد عليها المصرف لتمويل موجوداته المختلفة، ومدى الاعتماد في تمويل أصوله على أموال الغير (آل شبيب 2009. 87)، وبالتالي تبين مدى قدرة المصرف على استيعاب تراجع الأصول الناتجة عن الخسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر، وتقاس هذه النسبة بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول.

8– عرض النتائج ومناقشتها:

قمنا بحساب متوسطات كل نسبة من النسب المالية المستخدمة في الدراسة بالنسبة لكل مصرف خلال فترة الدراسة، والمتوسطات السنوية لكل المصارف لكل نسبة، وقد كانت النتائج حسب كل نسبة موضحة فيما يلي:

8-1- نسبة كفاية رأس المال:

أظهرت نتائج الجدول رقم (3) أن أعلى قيمة لمتوسط نسبة كفاية رأس المال سجلت في مصرف Muamalat، بينما سجلت أدنى قيمة في مصرف May bank، كما نلاحظ أن معظم المصارف محل الدراسة سجلت متوسطات أدنى من المتوسط العام للنسبة ما عدا مصرفي Muamalat و Al rajihi bank بقيمتي 17.68 و16.61 على التوالي.

كما يوضح الجدول رقم (4) أن متوسطات نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة كانت في تزايد، حيث ارتفعت من 12.45 سنة 2008 إلى 16.11 سنة 2014، كما نلاحظ أن متوسطات النسب في كل سنوات الدراسة تفوق القيمة 12 مما يعني عدم تحكم المصارف محل الدراسة في الأصول عالية المخاطر، لأن القيمة المثالية لنسبة كفاية رأس المال عالميا يجب أن تكون محصورة بين القيمتين 8 و12.

8-2- نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول:

يبين الجدول رقم (5) أن أعلى قيمة لمتوسط نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول سجلت في مصرف May bank، بينما سجلت أدنى قيمة في مصرف Muamalat، كما نلاحظ أن معظم المصارف محل الدراسة سجلت متوسطات أعلى من المتوسط العام.

ويتضح من الجدول رقم (6) أن متوسطات نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة عرفت تزايدا مستمرا، حيث ارتفعت من 47.47 سنة 2008 إلى 62.14 سنة 2014، مما يعني أن المصارف محل الدراسة تعتمد سياسة توسعية في منح القروض.

8-3- نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع:

أظهرت نتائج الجدول رقم (7) أن أعلى قيمة لمتوسط نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع سجلت في مصرف bank SA بقيمة 37.48، بينما سجلت أدنى قيمة في مصرف May bank بقيمة 16.67، أما المتوسط العام للنسبة فقد بلغ 26.15.

كما يتضح من الجدول رقم (8) أن قيم متوسطات نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة كانت في انخفاض مستمر، حيث انتقلت من قيمة 39.46 سنة 2008 إلى 12.91 سنة 2014، مما يدل على انخفاض هامش الأمان لدى هذه المصارف، بسبب انخفاض قدرتها على مواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل.

8-4- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يبين الجدول رقم (9) أن أعلى قيمة لمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية سجلت في مصرف Cimb islamic بقيمة 17.16، بينما سجلت أدنى قيمة في مصرف Al rajihi بقيمة- 0.39، أما المتوسط العام للنسبة فقد بلغ 9.86.

كما يتضح من الجدول رقم (10) أن متوسطات معدل العائد على حقوق الملكية سجلت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2012، حيث انتقل من قيمة 4.58 ليصل إلى قيمة 11.76، ثم عرف انخفاضا خلال سنتي 2013 و2014 ليصل إلى قيمتي 11.2 و9.46 على التوالي.

مما يعني أن العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة كان في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، ثم عرف تراجعا سنتي 2013 و2014، بسبب تراجع قدرة المصارف على جذب الاستثمارات.

8-5- معدل العائد على الأصول (ROA):

أظهرت نتائج الجدول رقم (11) أن أعلى قيمة لمتوسط معدل العائد على الأصول سجلت في مصرف Islam bank بقيمة 1.12، بينما سجلت أدنى قيمة في مصرف Al rajihi بقيمة 0.12، أما المتوسط العام للنسبة فقد بلغ قيمة 0.67.

كما يتضح من الجدول رقم (12) أن متوسطات معدل العائد على حقوق الملكية سجلت ارتفاعا ملحوظا؛ حيث انتقل من قيمة 0.36 سنة 2008 ليصل إلى قيمة 0.83 سنة 2011، ثم عرف انخفاضا خلال السنوات الموالية ليصل إلى 0.62 سنة 2014، مما يدل على تراجع قدرة المصارف على كسب وتوليد الأرباح المرتبطة بالأصول في السنوات الأخيرة للدراسة.

8-6- نسبة الرافعة المالية:

يبين الجدول رقم (13) أن أعلى قيمة لمتوسط نسبة الرافعة المالية سجلت في مصرف Al rajihi بقيمة 10.94، بينما سجلت أدنى قيمة في مصرف Cimb islamic بقيمة 4.54، أما المتوسط العام للنسبة فقد بلغ 7.20.

كما يتضح من الجدول رقم (14) أن متوسطات نسبة الرافعة المالية سجلت ارتفاعا خلال السنوات الأولى للدراسة، حيث انتقلت من قيمة 6.06 سنة 2008 لتصل إلى قيمة 8.08 سنة 2010، ثم عرفت انخفاضا بعدها خلال السنوات المالية لتصل إلى 7.16 خلال سنتي 2013 و2014، مما يعني تراجع اعتماد المصارف محل الدراسة في تمويل أصولها على أموال الغير.

8-7- اختبار الفروق الإحصائية لمتوسطات النسب المالية للمصارف الإسلامية الماليزية:

إن التحليل المالي باستخدام المتوسطات يغلب عليه التحيز للقيم المتطرفة، وعليه نلجأ إلى استخدام التحليل الإحصائي لاختبار الفروق (Independent samples T test) من أجل إثبات مدى وجود فروق إحصائية بين النسب المالية الممثلة لمجموعة المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة من عدمه.

لكن قبل المرور إلى هذا الاختبار يجب التأكد أولا أن البيانات المستخدمة في الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه نقوم باستخدام اختبار"One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test"، ونتائج هذا الاختبار موضحة ضمن الجدول رقم

(15)، حيث نلاحظ أن مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS تشير إلى أن قيم sig لجميع متوسطات النسب المالية للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة كانت أكبر من 5%، مما يدل على قبول فرضية العدم أي أن متوسطات النسب محل الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، وعليه يمكننا إجراء اختبار الفروق الإحصائية لمتوسطات النسب المالية الممثلة لمجموعة المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة باستخدام اختبار (Independent samples T test)، ونتائج هذا الاختبار موضحة ضمن الجدول رقم (16)، حيث نلاحظ أن نتائج الاختبار تشير إلى قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% (نتائج قيم sig كانت أكبر من 0.05)، مما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ولا يوجد اختلاف بين متوسطات النسب المالية الممثلة لمجموعة المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة المتعلقة بنسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع، ونسبة الرافعة المالية.

إن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتوسطات صافي القروض إلى إجمالي الأصول يرجع إلى الارتفاع المستمر في قيمها خلال فترة الدراسة، بسبب إتباع المصارف لسياسة توسعية في منح القروض.

كما يفسر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتوسطات نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول بالانخفاض المستمر الذي عرفته قيمها خلال فترة الدراسة، مما يدل على انخفاض هامش الأمان لدى هذه المصارف.

أما بالنسبة لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتوسطات نسبة الرافعة المالية، فيرجع إلى الانخفاض المستمر في قيمها بسبب تراجع المصارف محل الدراسة عن الاعتماد في تمويل أصولها على أموال الغير.

بينما تشير نتائج اختبار (Independent samples T test) إلى رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% (نتائج قيم sig كانت أقل من 0.05)، مما يثبت أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية ويوجد اختلاف بين متوسطات النسب المالية الممثلة لمجموعة المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال، ونسب الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول)، مما يعني وجود خطورة كبيرة لانخفاض كفاية رأس المال وانخفاض ربحية المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة.

إن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتوسطات نسبة كفاية رأس المال يرجع إلى تذبذب قيمها التي تفوق القيمة 12 بالنسبة لسنوات الدراسة، مما يعني عدم تحكم هذه المصارف في الأصول عالية المخاطر.

أما بالنسبة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتوسطات نسب الربحية فيفسر كذلك بتذبذب هذه القيم وابتعادها عن القيم المثالية التي تقدر بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية بالقيمة 15، وبالنسبة لمعدل العائد على الأصول بالقيمة 1، مما يعني انخفاض قدرة هذه المصارف على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

الخاتمة:

تقييم الأداء المالي هو استخدام المؤشرات والنسب المالية من أجل قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي المصرف، من أجل تحقيق الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، والتحليل بالنسب المالية هو الأداة الرئيسية

المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية؛ نظرا لتميزه بعدة صفات تتمثل في سهولة احتساب النسب المالية وسهولة استخدامها في المقارنة.

تشير نتائج اختبار (Independent samples T test) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ولا يوجد اختلاف بين متوسطات النسب المالية الممثلة لمجموعة المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة المتعلقة بنسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع، ونسبة الرافعة المالية، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى للدراسة بالنسبة للنسب المالية سابقة الذكر، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية ويوجد اختلاف بين متوسطات النسب المالية الممثلة لمجموعة المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال، ونسب الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول)، مما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة بالنسبة لباقي النسب المالية المدروسة.

إن المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة لا تتمتع بأداء مالي جيد خلال الفترة (2008–2014)، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية للدراسة؛ حيث تعاني من مخاطر مرتفعة بسبب ارتفاع نسبة كفاية رأس المال عن القيمة 12 مما يعني عدم تحكمها في الأصول عالية المخاطر، بالإضافة إلى انخفاض نسبة السيولة والتي تدل على انخفاض هامش الأمان لديها، بالإضافة إلى تراجع وانخفاض نسب الربحية ووجود فروق ذات دلالات إحصائية بينها مما يعني وجود خطورة انخفاض أكثر في هذه المعدلات.

وعليه توصي الدراسة بضرورة اتخاذ المصارف الإسلامية الماليزية لمختلف الإجراءات اللازمة من أجل التقليل من المخاطر التي تعترضها وزيادة هامش الأمان عن طريق التقليص من السياسة التوسعية في منح القروض، وزيادة نسبة السيولة ونسب الربحية، مع التقيد بالقيم المثالية لنسبة كفاية رأس المال، من أجل تحقيق السلامة المصرفية وتحسين مستوى أدائها المالي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

– آل شبيب، دريد، (2009)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط2. عمان: دار المسيرة.

– الخطيب، محمود، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

– الكسار، طلال، (2012)، "دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات". مجلة الاقتصاد والمجتمع، (ع8)، ص. ص 7 28 .

– بشناق، زاهر، (2011)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية –دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين–. رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

– بن نذير، نصر الدين، وشملال، أيوب، (2017)، "لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء ". ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، يومي 24-25 أفريل 2017، البليدة: جامعة البليدة 2.

– دادن، عبد الغاني، (2006)، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية". مجلة الباحث، جامعة ورقلة، (ع4)، ص. ص 41 48

– عقل، مفلح، (2009)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

– مطر، محمد، (2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

- Alrawashid, Mufda, Sabri, Shamsul Rijal, and Ismail, Mohd, (2014), "The Significant Financial Ratios of The Islamic and Conventional Banks in Malaysia Region". Research Journal of Applied Sciences, Engineering and Technology, N°7. P. p 2838 2845

- Anwarul islam, Mohamed, Alam, Ibrar, and Hossain Alamgir, (2014), "examination of profitability between Islamic banks and conventional banks in Bangladesh : a comparative study". research in business and management, vol 1, n° 01, p. p 78 89

- Hazzi, Osama, Al Kilani Mohamed, (2013), "The Financial Performance Analysis Of Islamic and Traditional Banks". Evidence From Malaysia European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 57, p. p 133 144

- Nikhat, Fatima, (2014), "Capital Adequacy : A Financial Soundness Indicator for Banks". Global Journal of Finance and Management, Vol 01, N°8, p. p 770 782

- Ramlan, Hamidah, Adnan, Sharrizat, (2016), "the profitability of islamic and conventoinal bank : case study in Malaysia". 7th international economics and business management conference, 5th and 6th october 2015, procedia economics and finance, n°35, p. p 359 367

الملاحق:

الجدول–1–: قائمة المصارف الإسلامية الماليزية (مجتمع الدراسة)

Affin Islamic Bank Berhad	Public Islamic Bank Berhad
Alliance Islamic Bank Berhad	Standard Chartered Saadiq Berhad
Am Bank Berhad	Islam Bank Malaysia Berhad
HSBC Amanah Berhad	RHBI Islamic Bank Berhad
Hong Leong Islamic Bank Berhad	Bank Muamalat Malaysia Berhad

Kuweit Finance House (Malaysia)	Cimb Islamic Bank Berhad
MBSB Bank Berhad	May Bank Islamic Berhad
OCBC Al Amin Bank	Al Rajihi Banking And Investment Berhad

Source: list of licensed banking institutions in Malaysia, bank Negara, on line available at: www.bnm.go.my/ 05/02/2019.

الجدول–2–: عينة المصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة

سنة التأسيس	الرمز	المصرف
2008	SA Bank	Standard Chartered Saadiq Berhad
1983	Islam Bank	Islam Bank Malaysia Berhad
1997	RHBI Bank	RHBI Islamic Bank Berhad
1999	Bank Muamala	Bank Muamalat Malaysia Berhad
2008	Cimb Islamic	Cimb Islamic Bank Berhad
1960	May Bank	May Bank Islamic Berhad
2006	Al Rajihi Bank	Al Rajihi Banking And Investment Berhad

Source: list of licensed banking institutions in Malaysia, bank Negara, on line available at www.bnm.go.my/ 05/02/2019.

الجدول–3–: متوسطات نسبة كفاية رأس المال لكل مصرف من المصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2008–2014)

المصارف	SA Bank	Al Rajihi Bank	May Bank	Cimb Islamic	Bank Muamalat	RHBI Bank	Islam Bank	المتوسط العام
المتوسطات	14.24	16.61	12.4	13.93	17.68	14.32	14.48	14.81

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول–4–: متوسطات نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة خلال السنوات (2008–2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المتوسطات	12.45	15.93	15.32	15.12	14.18	14.78	16.11

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول –5–: متوسطات نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول لكل مصرف خلال الفترة (2008–2014)

المصارف	SA Bank	Al Rajihi	May Bank	Cimb Islamic	Bank Muamalat	RHBI Bank	Islam Bank	المتوسط العام
المتوسطات	54.13	64.67	65.82	60.93	42.39	61.09	46.63	56.52

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول-6-: متوسطات نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة خلال السنوات (2008-2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المتوسطات	47.47	52.61	58.15	54.61	57.91	62.77	62.14

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول -7-: متوسطات نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع لكل مصرف خلال الفترة (2008-2014)

المصارف	SA Bank	Al Rajihi	May Bank	Cimb Islamic	Bank Muamalat	RHBI Bank	Islam Bank	المتوسط العام
المتوسطات	37.48	22.44	16.67	32.19	29.26	21.52	23.53	26.15

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول -8-: متوسطات نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة خلال السنوات (2008-2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المتوسطات	39.46	34.77	25.61	30.13	22.67	17.59	12.91

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول -9-: متوسطات معدل العائد على حقوق الملكية لكل مصرف خلال الفترة (2008-2014)

المصارف	SA Bank	Al Rajihi	May Bank	Cimb Islamic	Bank Muamalat	RHBI Bank	Islam Bank	المتوسط العام
المتوسطات	7.28	0.39-	16.03	17.16	7.8	9.06	12.08	9.86

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول -10-: متوسطات معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية الماليزية خلال السنوات (2008-2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المتوسطات	4.58	9.39	11.44	11.91	11.76	11.2	9.46

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول –11–: متوسطات معدل العائد على الأصول لكل مصرف خلال الفترة (2008–2014)

المصارف	SA Bank	Al Rajihi	May Bank	Cimb Islamic	Bank Muamalat	RHBI Bank	Islam Bank	المتوسط العام
المتوسطات	0.54	0.12	0.96	0.74	0.57	0.66	1.12	0.67

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول –12–: متوسطات معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة خلال السنوات (2008–2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المتوسطات	0.36	0.56	0.74	0.83	0.74	0.71	0.62

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول –13–: متوسطات نسبة الرافعة المالية لكل مصرف خلال الفترة (2008–2014)

المصارف	SA Bank	Al Rajihi	May Bank	Cimb Islamic	Bank Muamalat	RHBI Bank	Islam Bank	المتوسط العام
المتوسطات	6.99	10.94	5.94	4.54	7.38	7.17	7.48	7.20

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول –14–: متوسطات نسبة الرافعة المالية للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة خلال السنوات (2008–2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المتوسطات	6.06	7.53	8.08	7.45	7.00	7.16	7.16

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات bankscoop

الجدول –15–: اختبار التوزيع الطبيعي لمتوسطات النسب المالية للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
R1	0,195	7	0,200*	0,900	7	0,331
R2	0,172	7	0,200*	0,948	7	0,713
R4	0,270	7	0,134	0,769	7	0,020
R3	0,106	7	0,200*	0,984	7	0,977
R5	0,218	7	0,200*	0,914	7	0,422
R6	0,227	7	0,200*	0,932	7	0,566

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

الجدول –16–: نتائج اختبار (Independent samples T test) لمتوسطات النسب المالية للمصارف الإسلامية الماليزية محل الدراسة

النسب	الرمز	Sig	T	التفسير
نسبة كفاية رأس المال	R1	0,000	14,569	توجد فروق
نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول	R2	0,999	0,001	لا توجد فروق
نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع	R3	0,999	0.001	لا توجد فروق
معدل العائد على حقوق الملكية	R4	0,002	-5,143	توجد فروق
معدل العائد على الأصول	R5	0.001	-5,927	توجد فروق
نسبة الرافعة المالية	R6	0.981	0,024	لا توجد فروق

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss